عدنان نعيم (*)

المرأة الفلسطينية في مناطق ٤٨:
التمثيل في الكنيست والسلطات المحلية

بقي التغيير في حجم المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة الفلسطينية في الداخل (مناطق ١٩٤٨) محدودا وغير جوهري، وفيما يتعلق بتبوئها مواقع صنع القرار، سواء في المجالس المحلية أو في الانتخابات البرلمانية، برغم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ساهمت بتطور أوضاع المرأة العربية، وكذلك التوسع بنشاط المرأة في مجالات العمل والتعليم والفعل الاجتماعي النسوي، إلا أن هذا التغيير بقي محدوداً، فهو لم يساهم في إيجاد حلول لقضايا أساسية من جهة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، ووصولا للمشاركة الفاعلة في صنع القرار، وبالرغم من أن تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢، ركز على تفعيل مشاركة النساء في التمثيل السياسي؛ من خلال الدمج ما بين مقياس الحرية وتمكين النوع الاجتماعي، غير أن حرمان وسلب حقوق المرأة ما زال يغطي مساحات واسعة سواء في ما يتعلق بالمشاركة السياسية- الاقتصادية وبالحصول على الحريات والحقوق المدنية للمرأة العربية في الداخل .

بلغ عدد أصحاب حق الاقتراع في انتخابات الكنيست الإسرائيلي عام ٢٠١٥– ٥,٣ مليون نسمة؛ وكانت نسبة النساء ٥٠,٥، والرجال ٤٩,٥ بالمئة، أي أن عدد النساء أصحاب حق الاقتراع بلغ ٢,٢٨ مليون امرأة؛ وذلك بزيادة ٤,٥٪ عن العدد في انتخابات ٢٠١٣ (يديعوت أحرونوت ١٠شباط ٢٠١٥)؛ لكن هذا لم يغير كثيراً في عدد المرشحات لانتخابات الكنيست؛ سواء من اليهوديات أم من العربيات. صحيح أن

(*) باحث وإعلامي – رام الله

تشكّل هذه الانتخابات «مصدرا أساسيا للقوة السياسية العائلية والاقتصادية والاجتماعية، لذا تحتسب العائلات كل صوت من أصواتها للحصول على النفوذ أو المال» عن طريق المجالس التي تمثل «موردا ماليا ومكانة اجتماعية». كما يقول (يعقوب بن أفرات-موقع دعم الالكتروني ٢٠١٣/١١/٧)، «انه بالرغم من أن البلدات العربية تفتقد إلى المناطق الصناعية والتجارية الكبيرة، ويعج الوسط العربي بالفقر والمشاكل الاجتماعية، غير أن نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية عام ٢٠١٣ بلغت ٩٠٪،على عكس المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي بلغت ٥٠٪»

النسبة ارتفعت بوصول عدد النساء الأعضاء في الكنيست عام ٢٠١٥م إلى ٢٩ فقط، وأن نصيب النساء العربيات في القائمة العربية المشتركة اثنتان فقط، وهن حنين زعبي وعايدة توما (موقع عرب ٤٨)؛ إلا أن هذا يشير إلى مدى التهميش في التمثيل السياسي للنساء عمومًا، وللنساء العربيات خصوصًا؛ وهذا يناقض المعطيات الإحصائية التي تشير إلى ارتفاع نسبة التعليم العالي بين العربيات، وزيادة نسب التحاقهن بسوق العمل وانخراطهن في الأنشطة الاجتماعية والسياسية، ورغبتهن في المساهمة في صنع القرار. وبقي موضوع مشاركة المرأة في التمثيل البرلماني يُطرح صورياً في كل انتخابات، وبالنسبة لمشاركة المرأة العربية في إدارة السلطات المحلية، يشير أ.عزيز حيدر لوكالة فرانس برس–٢٠١٣، أن نسبة المشاركة العربية عموما في الانتخابات المحلية أعلى بكثير من نسبة المشاركة العربية في الانتخابات البرلمانية، ذلك ناجم عن أن الانتخابات التشريعية لا تسمح للعرب بأن يكونوا «في وضع التأثير على صنع القرار في إسرائيل سواء في الحكومة الإسرائيلية أو وزاراتها أو في وضع أعضاء الكنيست العرب». تشكّل هذه الانتخابات «مصدرا أساسيا للقوة السياسية العائلية والاقتصادية والاجتماعية، لذا تحتسب العائلات كل صوت من أصواتها للحصول على النفوذ أو المال» عن طريق المجالس التي تمثل «موردا ماليا ومكانة اجتماعية». كما يقول (يعقوب بن أفرات–موقع دعم الالكتروني ٢٠١٣/١١/٧)، «انه بالرغم من أن البلدات العربية تفتقد إلى المناطق الصناعية والتجارية الكبيرة، ويعج الوسط العربي بالفقر والمشاكل الاجتماعية، غير أن نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية عام ٢٠١٣ بلغت ٩٠٪،على عكس المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي بلغت ٥٠٪»، ويعلل ذلك أن العرب لا يعتبرون الكنيست وسيلة فاعلة للتأثير على القرار السياسي، وهذا معاكس لطبيعة التصويت ونسبه في الوسط اليهودي (٦٧,٧٪ عام ٢٠١٣).

«وقد أظهرت نتائج الانتخابات المحلية في إسرائيل عام ٢٠١٣ أن نسبة المشاركة العربية بلغت ٧٨٪، مقابل ٥٠٪ في المناطق التي يسكنها اليهود، وكانت نسبة المشاركة كبيرة وملفتة للنظر حيث بلغت في الناصرة، وهي كبرى المدن العربية نحو ٧٨٪، ووصلت إلى أكثر من ٩٠٪ في بلدات عربية مثل كفر قرع (٩٤٪)،وعسفيا٩٩٪» (تقرير وزارة الداخلية الإسرائيلية).

محاولات المشاركة السياسية للمرأة العربية في الانتخابات البرلمانية

لا يمكن بحث هذا التهميش بمعزل عن التهميش العام ضد عرب الداخل (١٩٤٨)، الذين أخضعوا لحكم عسكري منذ عام ١٩٥٠ وحتى ١٩٦٦، والذين يتم التعامل معهم كخطر أمني وليس كمواطنين لهم حقوق متساوية في دولة «ديمقراطية». وقد أثرت هذه الحقيقة على التمثيل النسائي للمرأة الفلسطينية التي اقتصرت مشاركتها السياسية داخل الأحزاب والجامعات بشكل كبير على فعاليات وبرامج الحزب الشيوعي الذي شكل، إلى حدّ كبير، انطلاقة لمعظم النساء السياسيات. وحاولت الكثير من النساء العربيات في الداخل خوض غمار الانتخابات البرلمانية؛ فجزء منهن نجح؛ في حين أخفق الجزء الآخر. كما أن جزءًا منهن ترشح في البداية ضمن أحزاب صهيونية، ولاحقًا ترشح ضمن أحزاب عربية. والتسلسل التالي يوضح هذه المشارِكات.

فلسطينية من داخل الخط الأخضر تشارك في انتخابات الكنيست.

١- حسنية جبارة: تمكنت من الدخول كعضوه في الكنيست عام ١٩٩٩ ، ضمن قائمة «حزب ميرتس».

٢- سميرة خوري: من الناصرة، أول امرأة عربية ترشحت في قائمة الحزب الشيوعي للانتخابات البرلمانية عام ١٩٥٦؛ وقد تم إدراجها في الموقع الثامن، في القائمة (المكان الذي لم يكن مضموناً)؛ ولكنها أحرزت نجاحاً في الانتخابات المحلية في الناصرة عام ١٩٧٣ .

٣- في الأعوام ١٩٩٦ و١٩٩٩ : تنافست في الانتخابات البرلمانية، عدة نساء في «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» بدون نجاح. ومن أبرز هؤلاء النساء: د. هالة إسبنيولي، ونبيلة اسبنيولي، وعايدة توما.

٤- د. مريم مرعي: من عكا، أُدرجت قبيل الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٦ ، في المكان الثالث (غير المضمون)، في قائمة «الحركة العربية للتغيير» برئاسة أحمد الطيبي.

٥- أفنان إغبارية: من حيفا، أدرجت في انتخابات ١٩٩٩ في الترتيب الثالث في قائمة «التجمع الوطني الديمقراطي»، إذ أدرجت في المكان الرابع، وحصل الحزب على ثلاثة مقاعد، وكاد يحصل على الرابع.

٦- سعاد هنداوي: من الناصرة، تنافست في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي العربي برئاسة عبد الوهاب دراوشة عام ١٩٩٩ ، حيث حصلت على المكان الخامس، ولكنها دفعت إلى الأماكن الخلفية من القائمة نتيجة لاتفاقات ائتلافية.

٧- سامية ناصر: من مجد الكروم، أدرجت في انتخابات ١٩٩٦ و١٩٩٩ .وقد قادت ناصر قائمة «دعم» (حزب العمال الماركسي)؛ وتقدمت القائمة إلى الانتخابات؛ حيث حصلت على مئات الأصوات فقط، ولم يُكتب لها النجاح في المرتين.

٨- حنين زعبي: انتخبت في الكنيست للمرة الثانية عام ٢٠١٣ و٢٠١٥م.

٩- عايدة توما: انتخبت ضمن القائمة العربية المشتركة في انتخابات ٢٠١٥ .

الترشيح في الأحزاب الصهيونية

على مدار السنوات العديدة، رُشحت عدة نساء عربيات في قوائم صهيونية مختلفة، ومن أبرزهن:

- نيلي كركبي (حرب العمل)، وهي ناشطة بارزة في منظمة نعمات (المنظمة النسائية في الهستدروت–نقابة العمال العامة في إسرائيل)؛ وفي عام ١٩٧٧ رُشحت امرأة في قائمة الأقليات المتصلة بحزب العمل؛ لكن القائمة لم تعبر نسبة الحسم.
- سعاد شحادة، وهي ناشطة نسائية في «نعمات» ومجلس العمال من حيفا، ترشحت في الانتخابات التمهيدية لحزب ميرتس عام ١٩٩٦ .
- وُريا نجيـدات: من قرية النجيدات البدوية في الشـمال. التي

تنافست في عام ١٩٩٦، في الانتخابات التمهيدية لحزب العمل بـــدون نجاح؛ حيث حصلت على ١٧,٠٠٠ صوت، بالإضافة إلى حســـنية جبارة، التي انتخبت ضمن ٢٧ عضواً في عام ١٩٩٨ في مجلس حزب ميرتس.

من أبرز أســـباب التهميش السياســـي للمـــرأة العربية في الداخل:

١. التهميش السياسي للأقلية الفلسطينية بشكل عام في إسرائيل.

٢. بنية المجتمع العربي: العادات والتقاليد التي ما زالت لا ترى في المرأة شريكاً حقيقياً في ميدان السياسة.

٣. دور المؤسسة الحاكمة في إعادة صياغة الكثير من المفاهيم داخل الأقلية العربية بشكل مباشر أو غير مباشر؛ للاستفادة من البنية المحافظة والذكورية في الأساس؛ للسيطرة على الأقلية وتحويلها إلى «قطيع من الأصوات» وقت الانتخابات، خاصة النساء منهم.

٤. التطرف الديني: كما يتم التعامل مع النساء الدرزيات والمتدينات اليهوديات بنفس السياق من العنصرية والتهميش. وحول تأثير الدين والتقاليد اليهودية في إسرائيل، جدير بالذكر أن المرأة اليهودية تتعرض إلى التهميش السياسي: فـ «الهلاخا» (الشريعة) تؤثر سلباً على مكانة المرأة في إسرائيل؛ لأنها غير ديمقراطية في أساسها. (علل نواف مصالحة وعصام مخول والدرزي أيوب قرة)

٥. الانتهازية والاعتبارات الانتخابية في الأحزاب العربية، التي ساهمت في تهميش دور المرأة السياسي (علل عزمي بشارة وهاشم محاميد وتوفيق الخطيب). وقد دعّم استطلاع الرأي، الذي أجرته (د. سهير داود) مع ٣٠٠ شخص من الأقلية العربية، رؤية نواب الكنيست العرب، في رؤية المجتمع العربي للمرأة، كسبب أول في تهميش المرأة؛ حيث أشار حوالي ٥٩٪ منهم إلى مبنى المجتمع كمسؤول أول عن وضع المرأة في السياسة، يليه المرأة نفسها؛ التي لا تسعى للعمل السياسي بنسبة (١٩٪). ويبيِّن الجدول التالي، التمثيل العربي الضئيل في السياسة البرلمانية الإسرائيلية المُتعاقبة منذ تأسيس إسرائيل، وحتى انتخابات ٢٠١٥م، مقارنة بالمرأة اليهودية المهمشة أيضًا:

عدد النساء العربيات واليهوديات والرجال العرب المنتخبين في الكنيست - من الكنيست الأول حتى الكنيست العشرين ٢٠١٥

الدورة (الكنيست)	السنة	عدد اليهوديات المنتخبات	عدد العربيات المنتخبات	عدد الرجال العرب المنتخبون
الأول	1949	11	0	3
الثاني	1952	10	0	8
الثالث	1056	12	0	9
الرابع	1961	9	0	7
الخامس	1966	10	0	8
السادس	1969	9	0	7
السابع	1971	8	0	7
الثامن	1973	10	0	7
التاسع	1977	8	0	10
العاشر	1980	9	0	5
الحادي عشر	1984	10	0	7
الثاني عشر	1998	8	0 (حسنية جبارة، نائبة بديلة)	9
الثالث عشر	1992	11	0	10
الرابع عشر	1996	9	0	11
الخامس عشر	2009	17	1	12
السادس عشر	2003	18	0	10
السابع عشر	2006	16	1	13*
الثامن عشر	2008	18	1	9
التاسع عشر	2013	26	1	11
العشرون	2015	27	2	13*

* يشمل أعضاء عربا ضمن قوائم صهيونية مثل: أيوب قرا، وزهير بهلول، ونادیا الحلو، وحسنية جبارة.

تعدُّ انتخابات السلطات المحلية في الوسط العربي في إسرائيل أهم من الانتخابات البرلمانية، من جهة المكانة الاقتصادية والاجتماعية والحمائلية والسياسية؛ غير أن المرأة العربية ما زالت بعيدة جدًا عن المشاركة الجادة في عضوية وقيادة السلطات المحلية.

المرأة الفلسطينية والانتخابات المحلية (البلديات)

تعدُّ انتخابات السلطات المحلية في الوسط العربي في إسرائيل أهم من الانتخابات البرلمانية، من جهة المكانة الاقتصادية والاجتماعية والحمائلية والسياسية؛ غير أن المرأة العربية ما زالت بعيدة جدًا عن المشاركة الجادة في عضوية وقيادة السلطات المحلية.

فمنذ عام ١٩٤٨ حتى ٢٠٠٨، جرى انتخاب ١٦ امرأة فلسطينية لعضوية السلطات المحلية. واستنادًا لمعطيات السنوات الماضية (انتخابات ٢٠٠٣ للسلطات المحلية)، جرى تقديم ٦٢٦ قائمة مرشحين في ٥٣ مجلسًا محليًا عربياً؛ وضمت هذه القوائم ٥٩٢٢ مرشحًا، بينهم ٢٥٠ امرأة؛ وعلى الأرجح، في مواقع غير مضمونة؛ ووصلت لعضوية السلطات المحلية عام ٢٠٠٨م، ست نساء فقط، من أصل ١٤٩ مرشحة، وعام ٢٠١٣م، لأول مرة تصل امرأة عضوية المجلس البلدي في عكا، وهي ولاء رمال.

بالرغم من كل التغيرات الاجتماعية– الاقتصادية في إسرائيل عمومًا، وفي الوسط العربي تحديدًا، غير أن مشاركة المرأة العربية في العمل الاجتماعي السياسي والمنافسة على مراكز صنع القرار في الانتخابات المحلية، بقي متواضعًا جدًا؛ إذ ما زال المجتمع العربي أبويًا، وتحتل المرأة فيه مكانة دونية (بركات، ٢٠٠٠). وتبعية المرأة العربية للرجل مبنية على أساس العادات والتقاليد والأعراف؛ كذلك فإن استمرارية «الحمولة» كبنية للسلطة الذكورية تعيق كثيراً تطور مكانة المرأة العربية؛ هذا إضافة إلى أن الصراع القومي يشكل داعمًا لتعزيز مكانة الحمولة؛ ما يعني تهميشًا ممنهجًا لدور المرأة العربية ومكانتها في مجتمع تنغرس فيه السلطة الأبوية (أنظر سروجي ١٩٩٦، هرتسوغ ١٩٩٤، خطاب وإبراهيم، ٢٠٠٦) و (أنظر أبو بكر، ٢٠٠٩، علي وجوردون، ٢٠٠٩، خطاب وإبراهيم، ٢٠٠٩).

ورغم الجهود الكبيرة المبذولة لتعزيز مكانة المرأة، وخصوصًا من خلال تطوير مكانة التعليم والعمل لدى المرأة، غير أن دورها بقي محدودًا في مجال المشاركة الجادة في العمل الاجتماعي والسياسي من خلال تمثيلها في السلطات المحلية. وإذ يلعب التعليم والعمل وتطوير المستوى الثقافي ووعي النساء لمصالحهن دوراً مهما في رفع مكانة المرأة ومشاركتها في الوصول لمراكز صنع القرار،غير أن المرأة لم تحُز على مواقع معقولة في هذه الحقول؛ وكما تفسر اسبنيولي (١٩٩٧) « فقد تشكلت (وما زالت) أنماط العمل والمبنى المهني للأقلية العربية–الفلسطينية في إسرائيل بين الرجال والنساء– إلى حد بعيد، من قبل الاقتصاد اليهودي المهيمن». وللسياسات الحكومية التمييزية الأثر العميق في تفسير الوضع الحالي، وبالتالي الحد من تطور مكانتهن الاجتماعية والسياسية لتبوء مواقع قيادية في السلطات المحلية، أنظر للتفاصيل (...Lustick, 1980; Lewin-Epstein and Semyonov, 1993; Sofar and Schnell, 1995)

مكانة المرأة في حقلي تعليم والعمل

يعتبر التعليم والعمل عاملين مهمين في إحداث تطور في مكانة المرأة العربية ومشاركتها في صنع القرار المحلي:–

وصل عدد النساء العربيات الفلسطينيات في إسرائيل عام ٢٠٠٦ بين الأجيال ١٨–٦٤، إلى ٣٥٠٠٠٠ امرأة؛ ووصلت نسبة مشاركتهن في القوى العاملة إلى ٢٢,١٪. فمن أصل ٧٨٦٠٠ امرأة مؤهلة، استخدمت للعمل ٦٥٤٠٠ امرأة؛ ١٨,٧٪، في حين أن ١٣٢٠٠ أي (٣,٨ ٪) منهن يبحثن عن عمل. في المقابل، فإن نسبة مشاركة النساء اليهوديات في القوى العاملة وصلت إلى ٧١,٣٪.

وجدت خوله أبو بكر في دراسة ميدانية شملت ١٢٥٠ عائلة عربية فلسطينية في إسرائيل أن نسبة النساء الفلسطينيات

ولعل التمييز بين النساء العربيات والنساء اليهوديات في مجال العمل يظهر بوضوح من خلال عملهن في مجال الخدمات الحكومية؛ حيث تبلغ نسبتهن في هذا المجال ٩٧,٣٪، تعمل ٨٢٪ منهن في وزارة الصحة؛ هذا، ولا تعمل أي امرأة عربية في الوزارات التالية: العلوم، الخارجية، الأمن الداخلي، المواصلات، البنى التحتية، البناء والإسكان، السياحة والإعلام. فقط تعمل موظفة عربية واحدة في كل من وزارة الأديان ووزارة جودة البيئة؛ وهنالك عربيتان فقط يعملن في وزارة الصناعة والتجارة.

في سوق العمل ١٨,٩٪: ٢٣ ٪ في مركز البلاد، ١٩,٩ ٪ في شمال البلاد، ١٧,١ ٪ في منطقة حيفا، و١١,٤٪ في النقب. في هذه الدراسة، تبين أن ١٧ ٪ من النساء العاملات متزوجات، ٢٨ ٪ مطلقات، و٢٢,٥٪ غير متزوجات. ووجدت الدراسة أيضًا أن ٣٤,٢٪ من النساء العاملات هن مسيحيات، و١٩,٣٪ درزيات، و١٦,٧٪ مسلمات. كما إن الكثير من النساء العربيات العاملات عملن بوظيفة جزئية: ٢٩,٢ ٪ ممن يعملن بوظيفة جزئية هن من مركز البلاد، بالمقابل ٤٦ ٪ من النقب. (أبو بكر، ٢٠١٠). «رغم التقدم في المستوى التعليمي، فإن مشاركة النساء العربيات في القوى العاملة ازدادت بنسبة ضئيلة عبر السنين». (جينغ وشركاؤه، ١:٢٠٠٩).

وتعتبر السياسة الرسمية الإسرائيلية، أكبر عامل معيق وعنصري تجاه ارتقاء مكانة المرأة العربية، على الرغم من مصادقة إسرائيل على «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٩١»؛ حيث إن هذه الاتفاقية تنص على إعطاء المرأة حقوقها كاملة أسوة بالرجل، وعدم التمييز بينها وبين الرجل في أي مجال؛ وذلك لأن وجود مثل هذا التمييز يعتبر بحدّ ذاته انتهاكًا لمبدأي المساواة، وكرامة الإنسان؛ فعلى الرغم من أن المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل يشكلون نحو ٢٠٪ من سكان الدولة؛ إلا أنهم لا يشكلون إلا ٥,٥٪ فقط من القوى العاملة في خدمات الدولة حسب إحصائيات العام ٢٠٠٣.(ا.د امارة، محمد ٢٠١٢) ويتضح التمييز الحكومي ضد المرأة العربية من خلال الأرقام التالية: نسبة النساء العربيات العاملات في مجال التعليم تزيد عن النساء اليهوديات (٣٨٪ للنساء اليهوديات مقابل ١٩٪ للعربيات)؛ ولكن هذا على العكس من مجال الخدمات المالية والتجارية، والتي تبلغ ٧٪ للعربيات، مقابل ١٧٪ لليهوديات.

ولعل التمييز بين النساء العربيات والنساء اليهوديات في مجال العمل يظهر بوضوح من خلال عملهن في مجال الخدمات الحكومية؛ حيث تبلغ نسبتهن في هذا المجال ٩٧,٣٪، تعمل ٨٢٪ منهن في وزارة الصحة؛ هذا، ولا تعمل أي امرأة عربية في الوزارات التالية: العلوم، الخارجية، الأمن الداخلي، المواصلات، البنى التحتية، البناء والإسكان، السياحة والإعلام. فقط تعمل موظفة عربية واحدة في كل من وزارة الأديان ووزارة جودة البيئة؛ وهنالك عربيتان فقط يعملن في وزارة الصناعة والتجارة.

وأما بالنسبة لعمل النساء في الجهاز القضائي، فإن إحصائيات العام ٢٠٠٣ تشير إلى أن نسبة العاملات في هذا المجال وصلت إلى ٤٠,٩٪؛ بينهن ١٩٨ امرأة يهودية (٨٠,٢٪)، وست نساء عربيات فقط (٢,٤٪).

ويشير علاء نجمي – يوسف في دراسته «المرأة العربية في إسرائيل في مواقع صنع القرار» أن في إسرائيل ٧٢ سلطة محلية عربية عام ٢٠٠٨م، كان عدد النساء فيها ٦ عضوات؛أما الموظفات في مؤسسات الحكم المحلي (البلديات)، فالنسب تشير إلى: أقسام التعليم هناك ٤ مديرات أقسام من بين ٨٣ مديراً؛ قطاع الخدمات هناك ٤٢ امرأة من أصل ٧٩ مديرا؛ المحاسبة: تشغل امرأة واحدة منصب محاسبة سلطة محلية من بين ٧٢ محاسبًا؛ مهندسة واحدة من أصل ٧٢ مهندسًا؛ وهناك ١١٧ مديرة مدرسة من أصل

نساء على قوائم الترشيح.

٦٨٩ مديراً ؛ قطاع الأعمال يصل عدد السيدات إلى ١٢٠ سيدة تدير مصالح تستقطب أكثر من ٥ عاملين؛ وفي الصحافة يصل إلى ٨٨ امرأة؛ وفي القضاء ١٦ امرأة قاضية من أصل ٧٤٣؛ أما لجنة المتابعة العربية فحتى شهر حزيران من عام ٢٠١٥ لم تنضم أي سيدة إلى عضوية قيادة لجنة المتابعة العربية.

تدعي (أبو بكر، ٢٠٠٢)، أن كثيراً من النساء يتراجعن عن التقدم في التعليم والعمل، وبالتالي المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية، وخاصة بعد الزواج؛ وعلى وجه الخصوص عندما يصبحن أمهات؛ ما يؤثر سلباً على علاقتهن بالعمل الاجتماعي والسياسي، (٧ :٢٠٠٧ ، عواد)؛ حيث ازدادت مشاركة النساء في القوى العاملة بشكل ملحوظ، مع انتشار التعليم العالي؛ كما ارتفع سن الزواج في صفوفهن، ومنحت حرية أكبر باختيار شريك/ة للزواج، والتخطيط العائلي للولادة؛ رغم ذلك، تدعي الأبحاث المختلفة أن التغيرات ليست نوعية أساسية، لتؤثر على مكانتهن داخل العائلة ومشاركتهن الفاعلة بالعمل السياسي والاجتماعي. (أبوبكر ٢٠٠٣، حاج – يحيى، ١٩٩٤).

بلغت نسبة الأمية لدى النساء العربيات في إسرائيل عام ٢٠٠٣ إلى ١٤,٧٪؛ واليهوديات بلغت ٤,٥٪ في حين أن ٧,١٪ من العربيات تلقين ١٦ سنة تعليم فأكثر؛ أما اليهوديات بالمقارنة، فقد تلقين ما نسبته ١٩ . (أبو عقصة داود سهير، «المرأة الفلسطينية في السياسة في إسرائيل»). وعليه فان إسرائيل مارست تمييزاً واضحًا في النظام التعليمي بين العرب واليهود، وأكبر دليل على ذلك أنها جعلت للعرب نظاماً تعليمياً مستقلاً يشرف عليه يهودي.

الانتخابات المحلية- أنماط تصويت النساء العربيات

تم بعد النكبة، وجراء سياسة الاحتلال الإسرائيلي؛ تحويل المجتمع العربي الأصيل إلى مجتمع أقلية يعاني من سياسات التمييز والإقصاء عن الحكم المركزي ومواقع صنع القرار (أبو بكر، الحاج ١٩٨٧؛ روحانا ٢٠٠٤). وهذا ما عزز المصالح والحقوق الفردية والحمائلية. وكانت النساء جزءاً من هذا السياق، إضافة إلى عوامل النزعة الذكورية والثقافة والعمل والتعليم، أثر هذا كلّه على دور المرأة ومكانتها غير أن الخطاب العام ظل ينظر للنساء العربيات أن لديهن القدرة على حسم الانتخابات (كأصوات فقط)، بصفتهن

ما حصل في الانتخابات المحلية عام ٢٠١٣ من تكتلات حمائلية بررها كثيرون أنها (النزعة الحمائلية العشائرية والمصالح الاقتصادية)،هي التي تقف وراء ارتفاع نسبة التصويت في الانتخابات المحلية، وهذا له انعكاس على دور المرأة كونها تعيش في أجواء مجتمع ذكوري أبوي، فيقول د.عاصي أطرش الباحث في مركز أبحاث يافا: «إن الانتخابات بشكل عام جرت بنسبة ٨٠٪ على أساس عائلي، وإن الانتخابات البرلمانية لا تخص العرب فهي ليست ملعبهم، وأن الانتخابات المحلية هي محور تصارع «عرب الداخل» لأنها الرئة التي يتنفسون منها، وإن الجانب الفكري الأيديولوجي كان غير حاضر بوضوح، فقد كانت القوائم ذات طابع عائلي حمائلي، (I24NEWS).

أغلبية إحصائية (٨٠٪من الزوجات)، كذلك يلاحظ أن تلك النساء يعشن تناقضًا بين مبدأين (أبويين يتعلقان بالانتماء): أحدهما الانتماء بالولادة، والآخر الانتماء بالزواج. وتعتقد الباحثة (تغريد يحيى- يونس)، أن الجندر يدخل بوصفه عاملا إشكالياً في نظام تصويت ركيزته العمل الغير مشروط للعائلة أو الحمولة.

وإذ تشير الدراسات إلى أن أفراد العائلة الواحدة غالبا ًما يصوتون إلى قائمة واحدة؛ أي على المنوال نفسه وتصوت النساء كما يصوت الرجال، (peters,198. 7)

وهذا التصور الذي يشير إلى أن قوة الحمولة في فلسطين تعززت كوحدة اقتصادية اجتماعية، تاريخياً؛ وهذه الأهمية السياسية للحمولة أُعيد إنتاجها في العهد (العثماني والبريطاني ولاحقًا الإسرائيلي) (الحاج وروزنفيلد ١٩٩٠)؛ ومع ذلك لوحظت أثناء انتخابات ٢٠٠٣م إشارات واضحة ومعاكسة لما عرف سابقًا عن قوة الحمولة وتماسكها؛ إذ ظهرت ملامح ضعف في تماسك البنية الحمائلية من خلال ظهور تصدعات في مواقف الحمولة الواحدة من الموقف من الانتخابات والمرشحين، أو صراعات داخل الحمولة ذاتها، كذلك وجود أكثر من مرشح من الحمولة نفسها؛ حتى أن كثيراً من الحمائل أجرت انتخابات داخلية لفرز مرشح الحمولة للانتخابات خوفًا من تشتت الأصوات؛ وبرغم ذلك بقي مسار إقصاء المرأة كمرشحة وكناخبة مساراً تحكمه الأبوية الحمائلية على الرغم من أن تصويت النساء عمومًا يتجه نحو قوائم عائلاتهن، (أبو بكر، ١٩٨٧).

ويفرض النظام الأبوي الحمائلي أن يكون ولاء المرأة السياسي للرجل الذي تنتسب إليه وتحمل اسمه؛ وتمنح الزوجة أو غير المتزوجة ولاءها السياسي لزوجها أو والدها أو إخوتها؛ بينما المرأة المتزوجة الأرملة التي تقيم في منزل عائلة زوجها المتوفى فيكون عموما الولاء السياسي لعائلة زوجها. غير أن هناك أحيانًا بعض الشذوذ عن هذه القاعدة؛ والنسب تكاد تكون صغيرة جداً.

ما حصل في الانتخابات المحلية عام ٢٠١٣ من تكتلات حمائلية بررها كثيرون أنها (النزعة الحمائلية العشائرية والمصالح الاقتصادية)، هي التي تقف وراء ارتفاع نسبة التصويت في الانتخابات المحلية، وهذا له انعكاس على دور المرأة كونها تعيش في أجواء مجتمع ذكوري أبوي، فيقول د.عاصي أطرش الباحث في مركز أبحاث يافا: «إن الانتخابات بشكل عام جرت بنسبة ٨٠٪ على أساس عائلي، وإن الانتخابات البرلمانية لا تخص العرب فهي ليست ملعبهم، وأن الانتخابات المحلية هي محور تصارع «عرب الداخل» لأنها الرئة التي يتنفسون منها، وإن الجانب الفكري الأيديولوجي كان غير حاضر بوضوح، فقد كانت القوائم ذات طابع عائلي حمائلي، (I24NEWS).

وتصنف (تغريد يونس-يحيى ٢٠٠٦) في بحث إمبريقي، النساء العربيات من حيث انتمائهن السياسي إلى أربعة أصناف:

- **نساء بنات العيلة:** (ولاء مطلق)؛ وهن غير المتزوجات أو المتزوجات من أقربائهن من الحمولة نفسها، وهؤلاء عموما ولاؤهن شبة مطلق للمرشحين من عائلاتهن .
- **بنات العائلات الأخرى:** ولاء محدود، وهن نساء تزوجن من شباب من عائلات غير عائلاتهن، وتلك النساء ولاؤهن محدود، ويتغير

بتغير ظروف كل حمولة والعلاقة بين الحمولتين، كذلك علاقة الحمولة بالزوج وخصائص الحمولة ونمط التكتل فيها.

– **الغريبّات:** ولاء مزدوج: وهن نساء عربيات تزوجن في عائلات من غير البلد التي يسكن فيها وينتمي لها الزوج ، وحيث تلتزم الزوجة بأخذ اسم وزوجها (يحيى – يونس ٢٠٠٦)، وفي دراسة أعدتها الباحثة تغريد يونس لنسبة وصلت ٣٣٪ من فئة الغريبّات، أشارت النتائج إلى أن الولاء مزدوج: الأول معياري سياسي والآخر مخالف للمعياري السياسي، ونجمت هذه التقاطعات من كون المرأة موالية لعائلة زوجها ومن كونها من أصل عائلي آخر. وتقدر الدراسة أن الغالبية تسير وراء مسار ولاء الزوج الانتخابي، على الرغم من ذلك تقول: «من الممكن والسهل تجنيد أصوات الغريبات لصالح مرشحين من خارج عائلة الزوج».

– **الأجنبيات :** سلوك انتخابي مزدوج: وهن نساء من خارج المجموعة الإثنية والقومية واللغوية والدينية (غالبية عظمة من أوروبا الشرقية) وتشكل نسبة (١,٢٪) من مجمل المتزوجات في البلدات العربية، ويبرر باحثون أن هذا السلوك المزدوج مردهُ أنهن من جهة ملتزمات بالمعيار السياسي التقليدي الأبوي كوسيلة لمواجهة الغربة وبناء انتماء وتكتل يمكن العيش فيه، ومن جهة ثانية جزء منهن رافضات له ويصوتن لخلاف ذلك المسار، وتملك الأجنبيات جرأة أكثر من العربيات لجهة انتقاد الديمقراطية السياسية في الوسط العربي وتحديدا بما يتعلق بالنساء ومشاركتهن في الانتخابات من حيث الترشح ومسارات التصويت.

نماذج نسائية شاركت في الانتخابات المحلية

١. فيوليت خوري (متزوجة وأم لثلاثة، عاملة اجتماعية انتخبت في سن ٤٦) من كفر ياسيف، عام ١٩٦٩ انتخبت عضوة في المجلس المحلي، وعام ١٩٧٢ كأول امرأة فلسطينية ترأس المجلس المحلي من قبل قائمة مستقلة.

٢. سميرة خوري (أرملة وأم لثلاثة، عاملة اجتماعية انتخبت في سن ٤٠) من الناصرة، رُشحت من قبل الحزب الشيوعي بشكل مستمر وتمكنت من دخول بلدية الناصرة عام ١٩٧٣ .

٣. المحامية ناهدة شحادة: دخلت مجلس كفر ياسيف من قبل الحزب الشيوعي الإسرائيلي وشغلت دورتين.

٤. سامية حكيم: انتخبت عام ١٩٨٨ في بلدية الناصرة (متزوجة وأم لثلاثة، انتخبت في سن ٤٥).

٥. فاتنة حنا: دخلت مجلس الرامة عام ١٩٩٢–١٩٩٣ (متزوجة وأم لاثنين، عاملة اجتماعية انتخبت في سن ٤٢).

٦. المربية جهاد جبارين (متزوجة، دخلت الانتخابات في سن ٤٠) من أم الفحم، عام ١٩٩٣ تنافست في قائمة مستقلة، لكنها لم تنجح عام ١٩٩٤ بعد وفاة رئيس القائمة دخلت المجلس حتى ١٩٩٨ لكنها لم تعاود التجربة.

٧. سهام الفاهوم (متزوجة وأم لأربعة، عاملة اجتماعية انتخبت في سن ٤٧) من الناصرة عام ١٩٩٨ نجحت في دخول بلدية الناصرة من قبل قائمة «الناصرة موحدة» المقربة من الحركة الإسلامية، ولا زالت حتى اليوم بالإضافة إلى تعيينها نائبة للرئيس.

٨. المربية عطاف جبارين– بلدية أم الفحم، عام ١٩٩٨ دخلت في اتفاق تناوب لمدة عامين بلدية أم الفحم من قبل الحركة الإسلامية، ثم ٦ أشهر خلال عام ٢٠٠١ .

٩. ملكة قرا (متزوجة وأم لأربعة، دخلت في سن ٤٧)، عام ١٩٩٩ دخلت المرأة الدرزية الأولى إلى مجلس دالية الكرمل .

١٠. وفاء أبو الهيجاء (عزباء في حينها، سن ٢٨)، عام ١٩٩٩ دخلت من قبل قائمة عائلية في قرية كوكب أبو الهيجاء (قرية في الجليل) .

١١. المرضة سامية عراف (متزوجة، أم لثلاثة، دخلت في سن ٤١)، في أواخر عام ٢٠٠٠ دخلت إلى مجلس محلي معليا (قرية في الجليل الغربي) عن الجبهة للسلام والمساواة بحسب اتفاق تناوب ولا تزال حتى اليوم.

١٢. المحامية سلمى واكيم (متزوجة، أم لأربعة، دخلت في سن ٥٨)، عام ٢٠٠٣ دخلت مجلس معليا المحلي من قبل قائمة مستقلة حتى اليوم.

المعيقات أمام مشاركة المرأة

نشرت منظمات نسائية في المجتمع العربي في إسرائيل، تسمى بـ «ائتلاف النساء»، معطيات حول المرشحات الجديدات في السلطات المحلية العربية عام ٢٠٠٨ يستدل منها أن ١٦٥ امرأة تسجلت في

قوائم تتنافس في الانتخابات القريبة في ٤٤ سلطة محلية عربية من بين ٧٣ سلطة؛ منها ٩٢ مرشحة في المراكز١-٥ في قوائمهن.. (صحيفة (هآرتس) في ٢ تشرين الأول ٢٠٠٨). وبالرغم من هذه النسب، ما زالت النساء العربيات يعللن أسباب ضعف المشاركة الفعالة للمرأة بالمعيقات التالية:

مجتمع أبوي (فيه النساء مسؤولات بشكل أساس عن عمل البيت ورعاية الأطفال) يحد من مقدرتهن على استلام وظائف قيادية في العمل أو في خارجه. إضافة إلى المؤسسة الإسرائيلية وسياساتها التمييزية إزاء المجتمع العربي. كذلك النقص في السياسات الداعمة، وخاصة تلك الموجهة نحو النساء (أبو بكر، ١٩٩٨). كذلك التربية والنشأة الثقافية والتعليم العالي لدى تلك النساء ووجودهن في بيئة محافظة ذكورية أعاقت تطور المرأة سياسيًا واجتماعيًا. إضافة إلى الافتقار للمؤسسات التسوية والحزبية والثقافية تاريخيًا؛ ما أخر كثيراً نمو وتطور مستوى التقبل والتفهم لدور المرأة اجتماعيًا وسياسيًا (اسبانيولي، ١٩٩٧، أبو بكر ٢٠٠٢، و٢٠٠٧ ع، عواد ٢٠٠٧، شتيوي ٢٠٠٨، جينغ وشركاؤه ٢٠٠٩). وكانت النزعة الذكورية طاغية وغير ناضجة لفسح المجال للمرأة العربية بالمنافسة والنجاح، عدا عن أن الأحزاب العربية ترضخ لهيمنة الحمائلية والاعتبارات الفئوية الضيقة؛ ما يؤدي إلى دحر المرأة عن مواقع صنع القرار.

وفي الخلاصة نطرح الأسئلة التالية: لماذا لا تهتم الأحزاب العربية بترشيح النساء على قوائمه وفي مواقع مضمونة؟ وما هو دور النساء الناشطات في الأحزاب، وما هي الميكانيزمات الضرورية لعملية نهوض جدية لحركات نسوية ترفع من مكانة المرأة الاجتماعية والسياسية وتوصلها إلى مراكز صنع القرار؟.

المراجع

كتب، دوريات، مواقع الكترونية:

١. في غربة الوطن، الجندر والإثنية لدى الأقلية العربية في إسرائيل. دراسة، إصدار مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ٢٠١٥.

٢. حيدر، عزيز (١٩٩٧): الفلسطينيون في ظل اتفاقية أوسلو، دراسة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

٣. حيدر، عزيز (١٩٩٧): التربية والتعليم، من كتاب: دليل إسرائيل العام، تحرير: جريس، صبري وخليفة، أحمد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الثالثة.

٤. زريق، إيليا (١٩٩٧): أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل، من كتاب: دليل إسرائيل العام، تحرير: جريس، صبري وخليفة، أحمد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الثالثة.

٥. سرية، صالح عبد الله (١٩٧٣)، دراسة: تعليم العرب في إسرائيل، منظمة التحرير.

٦. نجمي، علا – يوسف ، دراسة، المرأة العربية الفلسطينية في إسرائيل ومواقع صنع القرار.

٧. غنادري، سميح (١٩٨٧)، دراسة، الجماهير العربية في إسرائيل – بانوراما الاضطهاد والتمييز القوميين، مطبعة الاتحاد التعاونية، الناصرة.

٨. أبو عقصة داود سهير، المرأة الفلسطينية في السياسة في إسرائيل، أطروحة دكتوراه، الجامعة العبرية، القدس.

٩. إبراهيم، ابتسام (١٩٩٢): مكانة الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية، مجلة الأسوار للأبحاث الفكرية والثقافية الوطنية، المطبعة العربية الحديثة، القدس، العدد ١٣.

١٠. بشارة عزمي، كتاب، الخطاب السياسي المبتور (بالعربية).

١١. أ. د أمارة، محمد، دمج النساء العربيات في سوق العمل. دراسة، البحث التطبيقي كأساس لحلول مبتكرة . المركز العربي للحقوق والسياسات.

١٢. مريم فرح، ٢٠١٣. الحركة النسوية في مناطق ١٩٤٨. بحث، موقع فلسطين الالكتروني .

١٣. جنان عبده. الجمعيات النسائية والنسوية الفلسطينية –في مناطق ١٩٤٨، مدى الكرمل، موقع الكتروني، نشر في ٢٠٠٨\٩\١٢.

١٤. مركز الدراسات المعاصرة –موقع الكتروني .

١٥. موقع عرب ١٩٤٨. موقع الكتروني.

١٦. مركز الإحصاء المركزي الفلسطيني– موقع الكتروني.

١٧. دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية –موقع الكتروني.

١٨. موقع الكنيست باللغة العبرية –موقع الكتروني.

١٩. مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، رام الله –المشهد الإسرائيلي. موقع الكتروني.

٢٠. مريم مرعي، ١٩٩٢. «المرأة العربية في إسرائيل– الى أي انتماء تنتمي»، عرب ٤٨ موقع الكتروني.

٢١. ماجدة سروجي، ١٩٩٥، نساء عربيات في السياسة في إسرائيل، منشورات ريم– حيفا.